

السيد الرئيس،

إن الإجراءات الإيجابية التي جاء بها مشروع هذا القانون والمتمثلة في اقتراح المشاريع الكبرى التي لا شك أنها تدفع عجلة التنمية لتسير بوتيرة متوسطة إن لم أقل سريعة، وكذلك التخفيفات الكثيرة والهامة في آن واحد والتي نباركها ونشجعها لأنها جاءت فعلا تلبية لرغبات المواطنين، غير أننا نعيب على بعضها ونرفض رفضا قاطعا تلك التي تتعلق بالتخفيضات على القيمة المضافة بالنسبة إلى الخمر وخاصة "الويسكي" و"الكفيار" و"الفوتكا" وغيرها.

كما أننا نتأسف بشدة لأن هذا المشروع قد جاءنا بالمادتين اللتين قد رفضتهما لجنة المالية والميزانية وكذلك المجلس الشعبي الوطني أثناء مناقشتنا لمشروع قانون المالية لسنة 2001 وأثناء المصادقة عليه بالأغلبية، وهما المادتان المتعلقةتان بالصندوق الخاص بترقية وتنشيط الشباب وبالرسم على النشاط المهني الخاص بالجزائر العاصمة ومن هنا نتساءل:

هل نسيت الحكومة أم تناست كل النقاش الذي دار حول هاتان المادتان سواء كان ذلك في مستوى اللجنة أو الجلسة العامة؟ أم أنها جاءت بهما تحديا للمجلس الشعبي الوطني؟ لهذا نقول كفاتنا من هذه التصرفات التي تفرض رأي الأقلية على الأغلبية رغم اقتناعها ورغم أنفها. والتي أغرقت البلاد في مشاكل عويصة لا يختلف اثنان حول صعوبتها. ولهذا نؤكد ونلح بشدة على أن تترك المادتان كما جاءت في قانون المالية لسنة 2001.

ولضمان تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي قد يبدأ فعلا بعد مصادقتنا على مشروع هذا القانون لا بد، في نظري، من مراعاة ما يأتي:

أولا/ الحرص على إعطاء الأولوية في تسجيل المشاريع التنموية إلى المناطق الآمنة ووضعها بين أيدي أمينة تحافظ عليها من التدمير والحرق والتخريب والنهب وعند من يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف، وإذا عكسنا ذلك فإننا نكون قد خالفنا مبدأ الجزاء والعقاب ونكون قد واصلنا تشجيع المشاغبين وحرضنا المسالمين على أن يسلكوا طريق الفساد والخراب. هذه حقيقة لا تروق

لل بعض لكن لا بد من ذكرها.

ثانيا/ لا بد من اختيار رجال أكفاء نزهاء مخلصين أمناء لشقة الشعب والدولة قادرين على تجسيده في أرض الواقع، ولا يمكن العثور على مثل هؤلاء الرجال إلا بواسطة التعجيل بتقسيم إداري جديد يراعي ظروف البعد والحرمان والتخلف بكل موضوعية، كما ينبغي التعجيل بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في مستوى جميع المجالس المنتخبة دون استثناء يحترم فيها رأي الشعب واختياره لأن اختيار الأغلبية لا يكون خاطئا في أغلب الأحيان.

في الأخير، اسمحوا لي أن أوجه نداء إلى جميع المستثمرين الحقيقيين والمخلصين. إنهم مدعوون لاستثمار أموالهم بمنطقة المنية (ولاية غرداية) حيث توجد بها ثروات طبيعية هائلة وفرص الاستثمار مواتية بكلفة أقل وإنتاج أكثر، كما ستجدون إن شاء الله، كل التسهيلات من المسؤولين على المستويين الولائي والمحلي.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد أحمد عبد الحاكم وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الأمين محمدي.

السيد محمد الأمين محمدي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس،
معالي وزير المالية ومرافقيه،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله.

تكفل مشروع قانون المالية التكميلي في معظمه ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أعلن عنه فخامة رئيس الجمهورية، ويتضح هذا من خلال عزم الدولة على مواصلة سياسة دعم الاستثمار وإصلاح المنظومة الجبائية ودعم النشاطات التي تنشئ القيمة المضافة وتبحث في عالم الشغل.

بالنسبة إلى مواد القانون، فإننا نثمن ما جاء في المادة 18 بعدما تأكد أن أحكام المادة 50 من قانون المالية

تداعيات الأزمة واقتلاعها من الجذور. وقد اكتفت الحكومات المتعاقبة بتسويق سياسة حسن النية كحل للأزمة وهو التسويق الذي ظل لصيقا بالحلول الترقيعية والترميمات البراقة والتي سرعان ما تتفتت وتتلاشى عند ملامستها الواقع. هذا الواقع الذي تمثل فيه الإدارة مبعث التعفن ومصدر الاشمئزاز، تنسقه وتزواج فيه الدهنيات من مخلفات السبعينيات والثمانينات، وهي المرحلة التي أنجبت جحافل من الطفيليين والمرتشين وكرست الرداءة والقصور المهنيين وهو ما أفرز وشجع ظواهر الحفرة والرشوة والمحاباة. أليست هذه الإدارة نفسها هي التي سيرت ولا تزال تسيير الأموال العمومية وتتولى تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي؟

لقد مثلت صائفة سنة 1999 بالنسبة إلى ولاية تندوف وعلى الأقل بالنسبة إلينا، أحد الوجوه الظالمة والمتغترسة لتسلط هذه الإدارة وتواطئها للزج بالعائلات أمام المحاكم واستنطاقها قبل المحاكمة، ذنبها الوحيد أنها رفعت شكاويها في هدوء وخنوع إلى هذه الإدارة - إن من البلية ما يضحك- وسلمتها إلى وزير في الحكومة الجزائرية.

سيادة الرئيس،

تعد الإدارة في نظرنا، الركيزة والدعامة الأساسية والعمود الفقري الذي تنهض به الدولة. وعليه لا يمكن في رأينا أن تقوم هذه الدولة ما لم يتم التكفل الفعلي بتطهير الإدارة وإصلاحها لتتكيف مع مهامها الجديدة خدمة للتحويلات الكبرى التي تعرفها البلاد في مختلف الميادين والمستويات وتحديدا للرهانات الآنية التي يتوقف عليها مستقبل الأجيال اللاحقة.

سيادة الرئيس،

أصبحت عصرنة الإدارة ضرورة يقتضيها حجم التعامل مع المواطنين ومع المحيط الخارجي الذي يشترط الدراية والكفاءة وسرعة الاتصال. من هذا المنظور ينبغي للحكومة أن تبحث عن الوسائل والسبل التي تمكنها مما يأتي:

الأصلي تعطل وصول الإعانات المالية إلى صندوق ترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية وتعرقلها. كما نثمن التدابير التي تقترحها المادة 25 رغم أنها محدودة وناقصة لأنها تتكفل فقط بالمعرض الدولي للكتاب.

نثمن أيضا الإجراءات الجبائية القاضية بإلغاء الرسم على القيمة المضافة بالنسبة إلى التجار الصغار والصيادين والإجراءات المخفضة للرسوم على الضرائب ومعدلات الدفع الجزافي وهو ما يشجع في نظرنا سياسة استحداث مناصب الشغل وهذا أمر نحبذه.

أخيرا، نثني على جهود المجلس الوطني للخصخصة وخاصة الإجراءات المنبثقة عن اجتماعه المنعقد في الفاتح مارس 2001 لمعالجة الصعوبات التي واجهت عملية تصفية المؤسسات المنحلة والمتنازل عنها لصالح الأجراء وهذا ما تكفلت به المادة 38 من مشروع هذا القانون.

أما برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار، فأذكر فقط سيادة الرئيس، أن تنفيذه يمر حتما عبر معلمين أساسيين هما الإنسان والإدارة. ولقد لمسنا من خلال رد السيد رئيس الحكومة أن الحكومة نفسها أصبحت أكثر واقعية وأشد اهتماما من ذي قبل، وأن الحوار والنقاش أصبحا يشكلان فضاء مميزا لمعالجة كل المشاكل والقضايا بما فيها مظاهر الانحرافات والتجاوزات، ومن ثمة نثمن هذا المسعى إذا كان يهدف إلى إضفاء المزيد من الشفافية لتبيان أسباب الأزمة والتي يظل معظمها في نظرنا كامن في مشكلة سوء التسيير الذي تنجر عنه كل الآفات الاجتماعية الأخرى "كالحفرة" والبيروقراطية والمحاباة والرشوة والبطالة.

سيادة الرئيس،

مهما بلغت الحكومات السابقة من الجد في معالجة التخلف الاجتماعي والاقتصادي، فإنها لم تنطرق ولم تهتد بعد إلى حلول واقترحات ناجعة كفيلة بمعالجة

السيد الرئيس،
معالي الوزير،
إن الحكومة وهي تدير ظهرها لهذا الأمر تنمي حسب رأينا
خيبة الأمل عند المواطن، وتوسع هوة الثقة المتصدعة بين
المواطن والدولة وتولد لديه القناعة بعدم قدرتها على
إعادة الاعتبار للخدمة العمومية وترشيد المرفق العام
لبلوغ النجاعة في الأداء والتعامل.

معالي الوزير،
أعتقد أخيراً أنكم توافقونني على أن الحيتان الكبيرة
تتهياً ...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد محمد الأمين محمدي
وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله سعود.

السيد عبد الله سعود: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء ومرافقيهم،
السادة النواب الأفاضل،
السادة الصحفيين،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولاً، أشكر اللجنة الموقرة على إعداد هذا التقرير
التمهيدي في ثوبه الجديد. كما أوجه شكري إلى السيد
الوزير على تقديمه التقرير التكميلي لسنة 2001، حيث
أنوه بالإجراءات التخفيفية والتدابير التي جاء بها هذا
المشروع لتخفيض الرسوم على القيمة المضافة للتجار
الصغار وغيرها من الإجراءات المهمة.

السيد الرئيس،
لقد جاء في تقرير السيد الوزير، أنه من أسس برنامج
الإنعاش الاقتصادي دعم وإرساء تنمية دقيقة تساهم في
تحسين معيشة السكان والمساهمة في تحقيق نمو يزخر
بمناصب شغل ويركز على ضرورة الربط بين النمو

1- تعجيل ديمومة تكوين إطارات الإدارة العمومية.
2- تعميم مناهج وطرق العمل وعصرنتها.
3- تعميم استعمال الإعلام الآلي ونشر شبكة "الانترنت"
لضمان سيولة المعلومات والمعارف. كما ينبغي
للحكومة، من أجل إعادة الاعتبار للإدارة، انتهاز أسلوب
الصرامة في محاربة كل أشكال السلوكات الربعية
وغير الأخلاقية على مستوى المرفق العام وإبعاد الإدارة
وجعلها في منأى عن كل الانحرافات التي تسيء إلى
سمعة الدولة. هذا ما يجرنني إلى الحديث عن عالم
الصفقات العمومية في الدولة الجزائرية، أحد أكبر مصادر
الاستياء والتشنج لدى عامة المواطنين، هذا الاستياء
الذي تذكاه سياسة الضبابية المضروبة على هذا المجال
الحيوي الهام وتحركه المبالغة في إبعاد الشفافية وذلك
من خلال السلوكات غير الشرعية وغير القانونية التي
تمارسها الإدارة وينفذها القائمون والمشرفون والأمرون
بالصرف، حيث تسود ثقافة التمييز والأنا وتتلاشى
مفاهيم تكافؤ الفرص بين العارضين والمتسابقين والحال
هكذا يتم القفز على القانون أحياناً وتحريفه أحياناً أخرى
كما يتم التغاضي عنه أحياناً كثيرة. لخدمة أصحاب
المصالح والمقربين والمرتشين وأولى المناكب إن صح
التعبير.

في هذا المجال نسأل كيف تفسرون معالي الوزير وأنتم
القائمون على المال العام، سكوت وزارة المالية على
السماح لمسيرى الأموال العمومية بالتصرف فيما قدره
400 مليون سنتيم دون أدنى استشارة أو مشاورة؟ أليس
هذا استنزافاً منظماً تباركه الحكومة؟

تمنيت معالي الوزير أن تستجيب الخزينة لولاية واحدة
ولتكن ولاية تندوف على الأقل باعتبارها أصغر ولاية من
حيث الميزانية، أسألوا عن عدد الفاتورات التي تتراوح
قيمتها بين مبلغ 300 و 399 مليون والمسندة بالتراضي
أو عن طريق بطاقة الطلب. ستجدون بلا ريب حاصلاً
مخيفاً، فما بالكم بالحاصل الوطني. إن هذا التحقيق
سيجعلكم تشاهدون الصورة الحقيقية والطبيعية للنهب
والنصب وستشهدون على التبذير الذي يستهدف المال
العام.

الاقتصادي الذي جاء به مشروع هذا القانون مناسبة لدعم هذه السدود وبعثها للوجود وهذا ما نتمناه. فالمواطنون سيدي الوزير، يستنجدون بكم من أجل العمل على تخصيص غلاف مالي لهذه المشاريع والعمل على انطلاقتها للمساهمة في تخفيف معاناتهم نقص المياه ودفع التنمية المحلية بهذه الولاية.

السيد الرئيس،

من مبادئ العدل ومن متطلبات الدولة الراشدة أن يتم التكفل الواعي والعاقل بمطالب الجماهير الساخطة والصابرة دون تمييز وفي هذا الإطار نندد بالتجاوزات ضد مطالب المواطنين الذين عانوا ولا يزالون يعانون المظالم أو ما اصطلح على تسميته "الحفرة".

في الأخير، السيد الوزير، أتمنى لكم النجاح، وإنكم في منصب هام جدا لا تحسدون عليه، وأتمنى أن تجد الجزائر بصفة عامة الإنعاش في برنامج الإنعاش الاقتصادي.

وفقكم الله وشكرا على مسعاكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد عبد الله سعود. وأحيل الكلمة إلى السيد محمد شريفي.

السيد محمد شريفي: شكرا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير ومرافقيه،

زملائي النواب،

تحية طيبة وبعد،

سيدي الوزير، تمنيت لو تضمن مشروع قانون المالية التكميلي إعادة التوزيع والعدالة الضريبية وهي مخصصة لتقليص عدم المساواة وتصحيح فرض الضريبة غير الكافية للرأسمال في الجزائر، بينما لاتزال البطالة المععمة مستمرة ويجب أن نعترف بأن العمل يخضع اليوم للزيادة في الضريبة.

الاقتصادي وتوزيعه الجيد حسب الجهات. ومن مكونات الإنعاش الاقتصادي كذلك أنه يبرز الخيارات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بدعم النشاطات الفلاحية وتعزيز الخدمات العامة وغيرها من الإجراءات التخفيفية التي جاء بها مشروع القانون والتي تعزز من البرنامج الاقتصادي.

السيد الرئيس،

لا يفوتني في هذا المجال أن أذكر بأنه كثيرا ما طالبنا من هذا المنبر بالاعتناء بالمناطق الحدودية وإعطائها الأولوية باعتبارها تعاني مشاكل عديدة كغيرها من ولايات الوطن، إلا أنه نظرا إلى موقعها الحدودي وباعتبارها متضررة جغرافيا فإنها تستحق العناية وذلك بمساعدتها على الخروج من التخلف نهائيا.

السيد الرئيس،

إن ولاية تبسة من الولايات الحدودية وكثيرا ما عانت الجفاف إضافة إلى التصحر وزحف الرمال وانجراف التربة. وهذه الظواهر الطبيعية أثرت فيها وأقعدتها عن التنمية لأنها لم تصنف بعض دوائرها ضمن المناطق الصحراوية والمتضررة حتى يمكنها الاستفادة من الدعم المالي مثل الولايات المستفيدة في إطار الإنعاش الاقتصادي. ألا يمكن ضم هذه الدوائر الصحراوية إلى مناطق الجنوب باعتبارها تنتمي إلى الصحراء وهذا للاستفادة من الإنعاش الاقتصادي؟ أتمنى أن يجيب السيد الوزير عن هذا السؤال إيجابيا.

السيد الرئيس،

من أسس برنامج الإنعاش الاقتصادي مراعاة التوازن الجهوي ومن أجل ذلك ليس من العدل أن تحرم الولايات من الاستفادة من المشاريع الكبرى كالسدود. ومن الولايات المتضررة في هذا الجانب ولاية تبسة التي تفتقر إلى السدود نهائيا والتي من المفروض أن يكون قد سجل بها سدان على الأقل نظرا إلى طبيعتها القاسية، خاصة أن سدي صفصاف الوسري والحقيفة قد انتهت دراستهما إلا أنهما لم يظهر للوجود، فهاهو برنامج الإنعاش

مقارنة بالحظيرة الإيجارية وإلى النسبة المرتفعة للسكنات الشاغرة التي بلغ عددها 900 ألف سكن حسب آخر الإحصائيات.

إن القيمة الإيجارية تؤخذ بعين الاعتبار في رسم السكان المؤسس في ولايات الجزائر وهران وعناية وقسنطينة بموجب قانون المالية لسنة 1999، وأرى أن المواد 44 و45 و46 و47 من القانون 12/98 مناقضة للمادة 64 من الدستور.

سيدي الوزير،

أمن المعقول أن نسوي بين شقة صغيرة وقصر، وبين كشك وعيادة طبية جراحية؟

فيما يخص التعديلات، نقترح إلغاء المادة 18 وهذا نظرا إلى المديونية التي تعانيتها البلديات وإلى العجز الهيكلي لبعض منها. فالقسم الكبير من مساهمة الجماعات المحلية في الصندوق الولائي لمبادرات الشبيبة والممارسات الرياضية، موزع على الفرق الكبرى لكرة القدم التي هي في الحقيقة محترفة.

فيما يخص المادة 19، نقترح إدراج الأحزاب السياسية من بين المستفيدين، وهذا من أجل تهذيب الحياة السياسية، لأن التمويل العمومي للأحزاب السياسية أدخل لستر عدم إرساء الأحزاب السياسية داخل المجتمع الجزائري.

فيما يخص المادة 36، نقترح إضافة عبارة أو جملة "المستمرين في الاستثمار بعد ديون الفلاحين" وهذا نظرا إلى كون جزء كبير من مستفيدي الأراضي الفلاحية قد تنازلوا لصالح تعاونيات عقارية مقابل قطع أراضي للبناء، أو باعوا حق الاستثمار لمواطنين آخرين ويستعملون الجرارات الفلاحية ...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد شريفي، وأحيل الكلمة إلى آخر المتدخلين وهو السيد محمد المختار طرابلسي.

إن الثروات الكبرى مستمرة في النمو وهي تجعل عدم المساواة وكوارث الإقصاء مثيرة في وطننا، فالأغنياء أصبحوا أكثر عددا وأكثر ثروة، ويجب عليهم المساهمة في تمويل جهد التضامن الوطني، وستحقق هذه الضريبة لا محالة الحصول على معطيات كاملة لقدرة مساهمة كل مركز ضريبي من خلال المداخيل والإرث الذي في حوزته. حقيقة إن هذه الضريبة مساهمة تجمع بين التضامن والفعالية، وستمكن من تقليص الظلم الضريبي وتوسيع التمويل للتضامن الوطني، كذلك ستساهم في تراجع البطالة التي تغذي الإقصاء.

سيدي الوزير، لدي سؤال هو موضوع سؤال شفوي وحتى نترك الوقت الكافي لمصالحكم لإجراء تحقيقات، أنتهز هذه الفرصة باعتباركم المسؤول الأول عن الأملاك العمومية لطرح سؤالي الآتي:

ماهي الإجراءات التي ستتخذونها في القريب العاجل لتدارك الإنشاء غير القانوني والفوضوي للبناءات غير الشرعية المنجزة فوق الأملاك العمومية البحرية؟ فهي غالبا ما تكون في وسط البحر، ومثال ذلك أن في دائرة عين الترك وحدها توجد 43 هكتارا محتكرة على مرأى ومسمع الجميع، وأحيانا بتواطىء السلطات المحلية (الإدارة والمنتخبين معا)، وإلا كيف نفسر تشييد عمارات وفنادق دون رخصة بناء؟ إن من واجب الدولة ألا تدعم الفكرة السائدة في المجتمع الجزائري القائلة "إن المواطنين الذين يحترمون قوانين الجمهورية هم أغبياء والذين يخترقون القوانين هم على حق"، لأن في أغلبية الأحيان تسوء وضعيتهم هذا ما يصطلح على تسميته إداريا "le coup parti".

سيدي الوزير،

ينبغي إنشاء رسم ثانوي على السكنات الشاغرة الموجودة في البلديات التابعة لمناطق التمدن المتواصل، حيث يوجد عدم التوازن بين العرض والطلب في السكنات على حساب المواطنين ذوي الدخل الضعيف والمواطنين الذين ليس لهم وساطة. ففقدان التوازن يظهر في العدد المرتفع

الذي يمثل الشعب، تعتم عليه كثير من المعلومات فيما يخص صرف الأموال العمومية والمشاريع .

فيما يخص الأرقام، فإننا نقرأها كما نقرأ عن نسبة المداخيل الخاصة بالمحروقات من المليارات، لكننا نشك في مصداقيتها، فحتى المواطن يشك في ذلك، فإذا أردنا أن نطرح سؤالاً فإننا نقول: ألا تخرج بعض المحروقات بطريقة مشبوهة لا يعلمها المواطن ولا يعلمها حتى المسؤولون؟.

سيدي الوزير،

لقد طرحنا قضية مشروع بناء مدن جديدة، وأود أن يجيبنا السيد الوزير عن هذا التساؤل الذي طرحناها مرارا وتكرارا على الوزراء السابقين.

فيما يخص بناء المدينة الجديدة بسيدي عبد الله، فإن الأمور تمشي على مايرام، أما المدينة الجديدة ببوقزول التي تربط بين الشمال والجنوب والغرب والشرق، فإن هذا المشروع قد تم تسجيله منذ عشرات السنين إلا أن الأمور بقيت على حالها، لكن نسأل أين وصلت أشغال هذا المشروع؟ لأنه يدخل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وعليه نود أن يجيبنا السيد الوزير بكل وضوح لأن أجوبة الوزراء السابقين لم تتجسد في الميدان؛ حيث كانت حجتهم نقص التمويل لإنجاز مدينة جديدة ببوقزول، لكن اليوم الأموال متوفرة، وعليه فهل نبدأ في إنجاز هذا المشروع أم لا؟ لأن هذه المدينة الجديدة لا تخص ولاية المدية فقط، وإنما ستربط بين كل المدن الجزائرية لأنها تحتل موقعا استراتيجيا.

السيد الوزير،

يوجد سؤال آخر حول مشروع تزويد ولاية المدية بالغاز الطبيعي ولقد طرحناه مرارا وتكرارا، وتحصلنا على أجوبة عديدة من الوزراء السابقين ورغم أنها لم تكن كاذبة فإنها لم تتحقق في الميدان. لقد وعد الوزير آنذاك بأن المشروع سيتحقق سنة 2000 ثم وعد الوزير الذي جاء

السيد محمد المختار طرابلسي: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حقيقة وددت أن أتكلم عن برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث لدينا بشأنه ملاحظات. فما نخشاه هو أن تتحول أموال هذا البرنامج إلى مشاريع أخرى ليست مهمة، كما جرى سابقا في ولاية المدية حيث صرفت بهذه الولاية أموال البلدية هنا وهناك ولم يراع فيها لا الأولويات ولا المشاريع التي خصصت لها، ورغم أنه تم الإلحاح بشأنها أيضا فإن الأمور بقيت على حالها ورغم التنديد الذي وقع بشأنها مرارا وتكرار، بل أكثر من ذلك لاحظنا عدم المبالاة من المسؤولين المعنيين لوقف هذه التصرفات وفي بعض الأحيان وقع تواطؤ و غرض الطرف.

سيدي الوزير،

إذا كان رئيس الحكومة قد أشار فرض المراقبة على الأموال، فإنني اليوم أطرح هذا السؤال: ماهي الميكانيزمات التي تعتمد في المستقبل حتى تراقب أموال الشعب؟ وكذلك حتى لا نكرر مقولة "من يراقب من" وقد لاحظنا عندما قام فخامة رئيس الجمهورية بزيارة إلى ولاية المدية أنه تفتن إلى كل التصرفات وكذلك صرف الأموال وغيرها وكنا نعتقد أنه ستتخذ إجراءات ضد هذه التصرفات والممارسات في تسيير الأموال العمومية، وكذا المليارات التي صرفت يمينا وشمالا عن طريق الرشوة والمحسوبية والسرقة والمشاريع المشبوهة، لكن إلى متى يظل الصمت يخيم على هذه السلوكات؟ وإلى متى يبقى المواطن لا يعرف كيف تصرف الأموال العمومية؟ حيث لا توجد الشفافية، لأن المواطن يعلم بأن الدولة خصصت سبعة ملايين دولار لكنه لا يعلم اتجاه هذه الأموال، ولما يسمع بأن هذه الأموال تسيير عن طريق الرشوة والمحسوبية والاختلاس عندها يعلم مصيرها، لكن المشاريع الكبرى الحقيقية لا يعرفها فإلى متى نعمل دون وضوح أو شفافية؟ لأن نائب البرلمان

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مختار طرابلسي. كما نشكر السادة الوزراء والسادة النواب الحاضرين على صبرهم وتستأنف أشغال المجلس غدا الأربعاء 4 يوليو 2001 في الساعة التاسعة والنصف صباحا وستخصص للتصويت على مشروع القانون المتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه والسماع لرد السيد وزير المالية على مداخلات السادة والسيدات النواب . وبالتالي نطلب من السادة رؤساء المجموعات البرلمانية تذكير النواب بحضور جلسة الغد إن شاء الله، شكرا والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الخامسة
والدقيقة الثالثة والخمسين مساء.**

بعده بأن المشروع سيتحقق سنة 2001، ولا ندري إن كان الوزير الحالي سيعد بتحقيقه سنة 2002 أو سنة 2003 أو أنه لن يتحقق أي شيء؟ رغم إن هذا المشروع سيمس عدة بلديات كبيرة إلا أن أمواله ذهبت بعيدة عن هذه المشاريع التنموية الحقيقية التي يحتاجها المواطن، في وقت تسبب أموال كثيرة في مشاريع لاتسمن ولا تغني من جوع، يجري هذا في وقت تعاني فيه عدة بلديات ندرة المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات، حتى أننا في السنة الماضية أثناء زيارتنا لمدرسة ما وجدنا في قسم واحد سبورتين وعندما استفسرنا عن الأمر كان رد المعلمين أن هناك قسمين من التلاميذ يدرسون في قسم واحد وفي آن واحد. هذه الأمور والحمد لله قد زالت، ونتمنى ألا تتكرر...

تدخلات كتابية

الإصلاحات:

فيما يخص إصلاح المنظومة الضريبية فمن منظور فلسفي يعتمد على نظرة شاملة وكاملة مثلما جاء في هذا المشروع، تمت معالجة جزئية لتخفيض القيمة المضافة لتجار التجزئة هذا حسن، إلا أنه توجد تحديات عالمية تستوجب علينا نظرة كلية لبعث الاقتصاد مما يدفع عجلة النمو ويكيف التشريعات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن التحصيل الضريبي لا بد له من آليات وميكانزمات بدءاً من تصحيح مفهومها كوسيلة يعبر بها المواطن عن تضامنه مع بلاده ومساهمته في تمويل بعض المشاريع التي تعود بالنفع العام على المجموعة الوطنية، لكن الواقع يؤكد العكس فلا الطرقات ولا المدارس ولا المستشفيات ولا الخدمات العمومية في مستوى ما يدفعه المواطن من ضريبة. وعليه نستطيع القول إن الضريبة ليست تضامناً بل عقوبة تثقل الكاهل ما لم يصاحبها تحسن في الخدمة العمومية.

- الجانب المصرفي:

لماذا لم يتطرق هذا المشروع إلى الإصلاحات المصرفية؟ أما المشاكل التي يعانيتها المواطن عندما يقصد البنك فحدث ولا حرج من بيروقراطية وتعقيدات حتى تبقى مقولة: "ادهن السير يسير". باقية. ورغم وضع ميكانزمات وآليات الرقابة يبقى المشكل مشكل ذهنيات، والمعهود في العولمة هي السرعة في التنفيذ أو التسابق مع الزمن، إن هذا مشكل حقيقي يشبه المشاكل الأخرى التي لا تحصى ولا تعد.

البيئة:

أما البيئة فلا توجد تشريعات تنص على عدم الإفراط في صنع المواد الملوثة للمحيط الإيكولوجي إلى حد الآن. لهذا نشمن الإجراءات فيما يخص الرسوم ولكن نطالب

1- ميلود طيب باي : السيد رئيس الجلسة،
السادة معالي الوزراء والمرافقين لهم،
رجال الإعلام والصحافة،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم.

ها نحن نناقش مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 في ظروف لا تخفى لا على الخاص ولا على العام . فهناك مشاكل اجتماعية جمّة ومعقدة كما يظهر جلياً من خلال قراءتنا لأرقام وإحصاءات وزارة التضامن الوطني، التي تقول إنه يوجد 16 مليون فقير تقريباً منهم 5 ملايين دون مستوى الفقر مما يعكس واقعا اجتماعيا مميّزا بالحرمان وانتشار الآفات الفتاكة في المجتمع. فهل هناك أبشع من صورة ذلك المواطن الذي لا يجد ما يسد به رمقه لأيام إن لم نقل لأسابيع فيموت ببطء وفي صمت نتيجة معاناة لا يعرف آلامها إلا هو؟ إن الجوع يامعالي الوزير يقتل فعلا، وهذا ما لم يكن يصدقه أحد ولا أبشع من صورة ذلك الشاب الوسيم في ريعان عمره الذي قرر وضع حد لحياته بعد أن سدت جميع الأبواب في وجهه وتعقدت أحواله ولم يجد من يساعده أو يخفف عنه أو يشد على يده؟ إن الانتحار أصبح يقتل أيضا وقد تضاعف بشكل مخيف، ولا أبشع من صورة ذلك المريض طريح فراشه خاشيا وصول لحظة موته وهو ينتظر العلاج ففي مستشفيات بلدي يامعالي الوزير من يرى الموت قادما دون أن تكون له قدرة على مقاومته، ولا أبشع من صورة تلك العائلة التي يقيم أفرادها العشرة في حجرة واحدة هي الحمام والمطبخ والمرقد إن جدها؟ أو يعقل؟ إن المسؤولية يتحملها الجميع.

جاء في التقرير أن هناك تراجع في نسبة النمو من 4,1٪ إلى 3,5٪ مما يعقد معادلة الانتعاش الاقتصادي ويقلص حظوظ إحداث مناصب شغل بعدما كنا ننتظر ارتفاع نسبة النمو وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول الملحوظ والملموس.

الإنعاش الاقتصادي في المديين القصير والمتوسط حسب التأكيدات المتضمنة في التقرير التقييمي.

سيدي الرئيس،

رغم هذه الحال التي ابتليت بها جزائرتنا فإن بوادر الانفراج بدأت تلوح في الأفق ابتداء من المواقف الصريحة لأحزاب الائتلاف الوطنية والإسلامية التي رفضت جلد الذات وتمزيق الوطن وإثارة الفتنة تحت أي مبرر وانتهاء بمشروع قانون المالية التكميلي الذي جاء ليجسد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبطريقة مستعجلة وبمبلغ إجمالي مقداره 525 مليار دج ممتدة على سنوات أربع 2001-2004، ولعله أفضل مشروع مالية قدم للبرلمان منذ بداية عهده لكونه قدم معالجة للمشكلات الاجتماعية بتوفير الشغل في القطاعات خارج المحروقات ورد الاعتبار إلى المنشآت القاعدية وتنمية الموارد البشرية ومكافحة الفقر وزيادة بنسبة 15٪ لأجور الوظيف العمومي، ورفع الحد الأدنى للأجر الوطني من 6000 دج إلى 8000 دج، وهذه كلها مشكلات حقيقية وعميقة في المجتمع طالما نادى نواب الأمة والمجالس المنتخبة عموماً بضرورة حلها وإعطائها الأولوية.

سيدي الرئيس،

إن المشكلة التي ستواجه تجسيد هذا البرنامج في الميدان تتمثل في الذهنيات التي أصبحت مدمنة على الاختلاس والرشوة والجهوية والعرقية والدوار والنهب، وتهميش وإقصاء الفقراء والمساكين والعجزة والأرامل، وشرائح الشباب العاطلين عن العمل... الذهنيات التي ليس لها دين ولا خوف من مكر الله سبحانه وليست لها وطنية ولا إنسانية. ورغم القرار الذي اتخذته السيد رئيس الحكومة -مشكوراً- بتشكيل هيئة تتابع تجسيد هذا البرنامج في مستوى مصالح الحكومة، فإن ذلك وحده لا يكفي إذ لابد من تشديد العقوبات على كل الذين تسول لهم أنفسهم بالتحايل لاختلاس المال العام. قالى تعالى "ولكم في القصص حياة يا أولي الأبصار".

باستعمال آليات ذات تكنولوجية عالية للحفاظ على العنصر البشري من تفشي أمراض كثيرة. وعلى سبيل المثال "مرض الربو" الذي يعانيه سكان دائرة آرزيو ودائرة بطيوة حيث ترتفع حالات مرض الربو باستمرار.

فيما يخص النفايات فلا بد من التعجيل في مشاريع قوانين للاستفادة من القمامات لكي لا تتوسع رقعتها حتى لا يعود بالضرر على المناطق السكنية المحاذية لمكان رمي القمامات على سبيل المثال سكان بلدية الكرمة وبلدية السانية وحتى بلدية وهران لم تسلم من العدوى.

شكراً لكم، وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد.

2- الحاج الطيب عزيز: بسم الله الرحمن الرحيم.

الموضوع: تدخل كتابي عن مشروع قانون المالية التكميلي 2001.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد معالي وزير المالية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

جاء مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 في ظروف اتسمت بتقلبات الحدث الوطني، وسرعة وتيرة التطورات في كل الاتجاهات حيث أصبحت عامل ضغط على كل مراقب سياسي أو مصلح اقتصادي أو خبير اجتماعي في فهم الوضع الجزائري واتخاذ مواقف إزاءه أو صناعة النجاح في حل المشكلات التي يتخبط فيها المجتمع.

كما جاء هذا المشروع والنفوس محتقنة ومشحونة ومهيئة للانفجار الاجتماعي ليس في مستوى مناطق محدودة من التراب الوطني فقط كما يعتقد البعض. كما أن مشروع قانون المالية التكميلي المتضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي جاء بعد أن تفاقمت الأزمة وساد اليأس وأصبح بعض الفقر كفراً، وتعمقت أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم، وأصبح المواطن لا يثق في الوعود مهما كان مصدرها ولا يرضى إلا بالأشياء الملموسة. كما أنه جاء ليعكس بداية التجسيد الميداني للبرنامج الرئاسي لدعم

المعلومات نطالب بتشكيل لجنة من الخبراء تحقق في ذلك عبر ولايات الوطن.

سيدي الرئيس،

توجد مشاريع هامة لم تسجل في هذا البرنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي نرجو أن تسجل وتحظى بالدعم، ومن جملتها:

1- مشروع ترقية المركز الجامعي عمار تليجي بالأغواط إلى جامعة. هذا المشروع الذي درس وقبل من مصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و وعد به السيد رئيس الجمهورية في زيارته الأخيرة إلى ولاية الأغواط. وهو اليوم بين يدي السيد رئيس الحكومة الذي سيوافق هو الآخر على الترقية والدعم معا للحاجة الماسة إلى جامعة كبرى في بوابة الصحراء الأغواط.

2- مشروع سد بلدية الحويطة بولاية الأغواط الذي سيكون له أثر كبير في التنمية الفلاحية في المنطقة وكذا سد بلدية مخلوف ووادي الطويل ببلدية قلته سيدي سعد الذي هو في حاجة إلى ترميم ونزع الرمال منه.

3- الطريق الرابط بين بلدية حاسي الدلاعة ورأس الميعاد بولاية بسكرة والذي لم يبق منه إلا 80 كلم.

4- الطريق الرابط بين بلدية عين ماضي وبلدية الغيشة لفك العزلة عن سكان المنطقة الشمالية.

5- المزرعة النموذجية ببلدية تاجموت المهمة والتي بإمكانها المساهمة في الاكتفاء الذاتي لحاجات المواطنين بالمنطقة.

6- دعم الفلاحين والمولين بالمنطقة الشمالية والجنوبية وخاصة مشاريع الاستثمار بامتياز المعطلة.

7- تسجيل مشروع مدرسة لتربية الخيول العربية ببلدية الخنق وهذا مطلب عام لسكان الولاية لكون المنطقة أصيلة في تربية الخيول والاهتمام بالفروسية.

8- رفع الحصة السكنية الممنوحة لولاية الأغواط لتلبية حاجيات المواطنين الملحة وإعطاء المنطقة نصيبها من سكنات التمليك بالإيجار المبرمجة.

و نسأل الله لنا ولكم التوفيق والسداد.

سيدي الرئيس،

يستهدف التوجه السياسي والتنموي الدولي الحالي أمرين هامين استراتيجيين، هما:

1- توفير الحريات والاستجابة لحقوق الإنسان.

2- المحافظة على البيئة وصحة الإنسان وسلامته.

وإن مشروع قانون المالية التكميلي راعى جل الأهداف التي تتفرع من هذين الهدفين الكبيرين إلا أن المشاريع المسجلة لم تول البيئة اهتماما كبيرا لذلك نلتمس من السيد رئيس الحكومة والسادة معالي الوزراء التكفل بالقضايا الآتية:

1- حل مشكلة رمي النفايات والقمامات في منطقتين وادي السمار و أولاد فايت.

2- حل مشكلة وادي الحراش تدريجيا.

3- حل مشكلة المادة السامة زبوت الاسكاريل الموجود في مخازن عبر بعض ولايات الوطن وعلى الخصوص وجودها بمخزن نييلي بولاية الأغواط لأنها تسببت في تفشي أمراض خطيرة بالمنطقة، وبما أن المنتخبين الوطنيين والمحليين وسكان المنطقة بالأغواط يطالبون ومنذ سنوات خلت بضرورة نقل هذه الزيوت إلى مناطق أخرى ليس بها تجمعات سكنية إلى غاية القضاء عليها في المخابر المتخصصة.

4 - ضرورة المراقبة. أولا للشركات الأجنبية الموجودة بحاسي الرمل وحاسي مسعود والمناطق الصناعية عبر الوطن التي تأتي ومعها حاويات معبأة بنفايات المواد السامة على أساس أنها مواد كيماوية ثم ترمي في الصحراء، وللأسف لا رقيب ولا حسيب ولا حتى نخوة تدفع بالعمال والمسؤولين الجزائريين في هذه المناطق إلى الاحتجاج ورفض أن تكون الجزائر مزبلة للدول الأوروبية والأمريكية. كما يتطلب الأمر ضرورة جمعها وقتلها على الفور أو إلزام الشركات التي أدخلتها بإرجاعها من حيث أتت بها.

5- ضرورة حل مشكلة المادة السامة "La mionte" التي توجد بالقاعة البيضاوية بالجزائر العاصمة وتوجد في بلدية الأغواط في مستودعات مفتوحة وفي بعض السكنات التي أعدت منذ سنوات. وللمزيد من

بالامكان أن يحقق الكثير خاصة أنه يتبنى ولا يزال برنامج الرئيس بشكل لا يدعو إلى الشك .

سيدي الرئيس،

ومن خلالكم فخامة رئيس الجمهورية، إن الوضع يحتاج إلى وقفة تأمل ووقفة قرار ووقفة موقف واضح ومشرف لكم وللجزائر وندعوكم إلى:

1- مواصلة عمليات الاتصال مع القوى السياسية في البلاد وفتح نقاش سياسي حول التطورات وكيفية تطبيق تداعياتها السلبية على استقرار الدولة والمحافظة على المكتسبات الديمقراطية وحمايتها من عمليات العودة إلى الأحادية والتحايل على الشعب.

2- التدخل الفعلي وتحمل المسؤوليات أمام الحملات الإعلامية والاعترافات الصادرة ضد الشعب الجزائري من خلال الثورة التحريرية ورموزها.

3- الدعوة إلى حوار وطني معبر عن إرادة الشعب في القضايا المصيرية والهامة وإنهاء ممارسات تجاوز المؤسسات الدستورية.

4- وضع حد للمرحلة الانتقالية التي طالت وعوامل إطلتها مستمرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا ومؤسساتيا وانتخابيا بما لا يدعو إلى الشك لاسترجاع ثقة المواطن وهيبة الدولة.

سيدي الرئيس،

من خلالكم وإلى فخامة رئيس الجمهورية وإلى كل صناع القرار أقول هذه الكلمات:

"محفوظ نحناح" الجزائر،

"محفوظ نحناح" الثوابت،

"محفوظ نحناح" الوطنية،

"محفوظ نحناح" الديمقراطية والتعددية،

"محفوظ نحناح" النظام الجمهوري،

"محفوظ نحناح" الحوار،

"محفوظ نحناح" التسامح،

3- السيد فريد هباز: بسم الله الرحمن الرحيم.

نلتقي اليوم وأمامنا مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 بعد مخاض كادت أن تتحطم من خلاله أوامر البناء وهذا نتيجة حتمية لما يأتي:

- توسيع هوة فقدان الثقة بين المواطن والدولة.
- اهتزاز معنى المواطنة لدى السلطة وهيبة الدولة لدى المواطن.

- عودة ثقافة الدوار والفئة والجهة على حساب الكفاءة والتوزيع العادل للثروات.

- القفز الداخلي والخارجي على السيادة الوطنية من خلال المساس بالرموز الأساسية والثوابت الوطنية.

- الاحتقان المشروع أمام الوعود والتجاوزات ومظاهر الحقرة التي بررت أكثر من مرة انفجار الشارع أو استعمالها لتفجيرها.

سيدي الرئيس،

إننا في مفاوضات الشراكة و في حوار ومفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة.إننا أمام معالم العولمة التي لا ترحم الضعفاء. و أمام عمليات العنف والتدمير والتخريب سواء باسم الدين أو العرق أو الجهة.

إننا أمام وضع اجتماعي ينذر بالانفجار. و أمام انخراط الدولة السياسية والاقتصادية بسبب التعاملات المايفاوية في كل المجالات.إننا أمام مؤامرة التدخل الأجنبي لاسيما ما تقوم به الأمم المتحدة الاشتراكية من خلال المكلفين بمهمة التآزيم والتعفين حقا على حاضر الجزائر ومستقبلها. إننا أمام تفاعلات قضية الصحراء الغربية من جديد بشكل لا يضمن التكافؤ وينذر بمستقبل مخيف إن لم يطوق بالأحزاب السياسية في المغرب العربي.

إننا أمام أزمة أخلاقية عميقة في مجتمعنا و أمام مخططات وقوانين التراجع عن التدين الحقيقي خاصة عندما يغيب تكفل الدولة بالموضوع.

إننا أمام التغاضي المبرمج عن الشركاء السياسيين لاسيما الائتلاف السياسي الذي حظيت به الجزائر وكان

اجتماعي لا يحقق الهدف المنشود ورغم الأرقام والوعود
المبشرة فإنني أقول:

- الإسراع في عملية إصلاح الجباية المحلية بما يحقق دعم البلديات بعيدا عن سياسة الدعم المؤقت.
- توضيح عمليات دعم الفلاحين وبكل شفافية ليستفيد منها الجميع، وتحديد الكيفيات ونشرها إعلاميا.
- مساعدة المؤسسات الصغرى المنبثقة عن المؤسسات الكبرى في تسديد ديونها والتي استفاد منها العمال .
- سكوت مشروع قانون المالية التكميلي عما وعد به رئيس الجمهورية حول تخفيض فاتورة الكهرباء للفلاحين.
- تشمين عمليات دعم الكتاب .

كما نشم اهتمامات الحكومة بالسدود و الكهرباء والغازو الصيد البحري والفلاحة و الطرقات و المطارات والتشغيل. ويحتاج كل هذا إلى صرامة ورقابة ومتابعة.

وبالمناسبة أشكر السيد رئيس الحكومة باسمي وباسم من أمثل من ولاية الوادي على الالتفاتة الطيبة خاصة في القضايا الحساسة كالمياه والفلاحة والغاز. كما لايفوتني أن أشكر السيد والي الولاية "عز الدين مشري" على كل الجهود المبذولة وقدرته على التعامل الجاد وغرس روح التعاون والتفاهم في إطار احترام القانون وهيبة الدولة، وسياسته الحكيمة في التعامل مع المنتخبين بجميع توجهاتهم.

السيد الرئيس،
أنتهز هذه الفرصة لأقول إن مستشفى دائرة "جامعة" لايزال قيد الإنجاز ويحتاج إلى دعمكم والتفاتة سخية منكم.
أطلب رسميا إعادة دراسة مشروع مجاري المياه القذرة بدائرة "جامعة" وتوسيعها. وأطلب إعادة الاعتبار إلى معمل الملح بالمغير والذي تقدر به طاقة المادة الأولية بنسبة 50٪ من المنتج الوطني وفكه عن التبعية والوصاية المفرطة حتى يستفيد منه أهل المغير.

"محفوظ نحناح" التضامن الوطني،
"محفوظ نحناح" المصالحة الوطنية،
"محفوظ نحناح" الصلح الوطني،
"محفوظ نحناح" المجلس الانتقالي،
"محفوظ نحناح" ندوات الوفاق الوطني،
"محفوظ نحناح" السفير المحنك خاصة في الشدائد،
"محفوظ نحناح" انتخابات 1995،
"محفوظ نحناح" حكومات الأزمة المتعاقبة،
"محفوظ نحناح" انتخابات 1997 مرتين،
"محفوظ نحناح" يقصى جزاء ما قدم في انتخابات 1999،
رغم ذلك أقول:
"محفوظ نحناح" يدعو إلى ائتلاف رئاسي مهما كانت دواعيه في انتخابات 1999 .

بالله عليكم
أي عقل؟! أي شرع؟! أي قانون؟! أي سلوك؟! أي دين؟! أي منطق؟! أي فهم؟!
أية ديمقراطية؟!

يبقى "محفوظ نحناح" وأمام الشهادات الموثقة من رموز في الثورة التحريرية الكبرى مسلوب الحق. الحق الذي أعطي من لا يستحقه والقائمة تعرفونها وهذا أقل ما يقال. فهل من شجاعة واعتراف بالجميل وإعطاء الحقوق إلى أصحابها وإعادة الاعتبار للرجال الذين لا يتخلون عن الواجب الوطني في الشدائد؟.

السيد الرئيس، فخامة رئيس الجمهورية،
لقد قدمت مداخلة مكتوبة متعمدا عساها تذكركم وتذكر ذوي الألباب، وأؤكد لكم أن الخوف ليس من "محفوظ نحناح" وإنما من أعداء الجزائر وأعداء الثوابت وأعداء الوحدة الوطنية وأعداء برنامج رئيس الجمهورية وأعداء المؤسسات الإستراتيجية في البلاد.

سيدي الرئيس،
إن قانون مشروع المالية التكميلي عبارة عن مهدي

يتمحور تدخله حول نقطة واحدة أراها ذات أهمية قصوى وتمثل في المنطقة الحرة "بلارة" ببلدية الميلية ولاية جيجل (التي عوضت مشروع مصنع الحديد والصلب الذي كان مبرمجا سابقا) والتي وضع فيها مواطنو جيجل بالأمس آمالا كبيرة، وأصبحت اليوم موضوع انشغالاتهم وتأويلاتهم المختلفة وحتى تخوفاتهم لعدم اشتغالها إلى حد اليوم وهذا لأسباب نجهلها.

السيد الوزير،

رغم انتهاء الأشغال بها منذ زمن طويل واستعادة الأمن والاستقرار بالمنطقة ورغم التزام فخامة السيد رئيس الجمهورية أثناء زيارته لولاية جيجل بتنشيطها فإنها لم تشتغل إلى يومنا هذا.

السيد الوزير،

هذا المشروع (منطقة الحرة) والمنشآت المرافقة (السكة الحديدية وميناء جنجن والطريق السريع ومطار فرحات عباس...) كلفت الدولة غلافًا ماليًا باهظًا. وتعتبر دون شك من مشاريع الأشغال الكبرى التي ركز عليها برنامج فخامة الرئيس المتضمن الإنعاش الاقتصادي إذ من شأنها المساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة وليس للولاية وحدها، من خلال إحداث عدد معتبر من مناصب الشغل وبالتالي امتصاص نسبة عالية من البطالة المتفشية في المنطقة. بالإضافة إلى أنها قد تكون عاملا دافعا بعجلة التنمية الاقتصادية ليس بالمنطقة فحسب بل في البلاد كلها.

السيد الوزير،

بصفتكم وزير المالية وبصفتكم كنتم وزيرا للتجارة فأنتم دون شك على دراية بالأسباب التي أدت إلى تعطيل النشاط بهذه المنطقة الحرة.

لهذا أطرح عليكم سؤالا كثيرا ما طرحته على الحكومة دون أن يحظى بجواب والمتمثل في الآتي: متى ستستغل هذه المنطقة الحرة؟

كما أنه بجهود وزير البريد وأشكره على تلبية مطلبنا في تزويد "أم الطيور" و"مازهر" بالهاتف ونطلب منه برمجة كل من "شمرة" و"المرارة" و"تندلة" بالهاتف الرقمي. كذلك أشكر معالي وزير التضامن على الجهود المبذولة وألفت انتباهه إلى بلديات ولاية الوادي المتضررة من الفقر والبطالة وانعدام النقل المدرسي وضعف المطاعم المدرسية وعدم دعم جمعيات الأمراض المزمنة وهذه البلديات هي:

الطالب العمري و الرياح والحرابية و البيضاء ومنه ونسة وجامعة و سيدي خليل و أم الطيور و سيدي عمران و وادي العلندة و الدبيلة. كما لا يفوتني أن أنه بجهود معالي وزير الفلاحة التي سمحت بإعادة انتعاش القطاع .

لدينا في الدبيلة ولاية الوادي 15000 نخلة معرضة للضياع بسبب سرقة المحول الكهربائي وإتلاف المضخات، لذا نأمل مساعدتكم المستعجلة لإنقاذ الموقف.

معالي الوزير إن "وادي ريغ" الذي يعد الشق الثاني من الولاية يحتاج إلى آبار ودعم وإعادة تجديد طاقم النخيل وأظن أن ذلك لا يخفى عليكم.

أخيرا لا يسعني إلا أن أنه بجهود السيد رئيس الحكومة وطاقمه وأتفهم صبركم لمواجهة الصعاب بالحكمة والتعقل.

شكرا لك والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

4- السيد عبد الحميد أوصيف: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- متى يتخلص المواطن نهائيا من مشكلة انعدام الماء ونحن نعيش عصر الأنترنت؟

أما عن الفلاحة فأقول باختصار إن نجاحها بولاية المسيلة مرتبط كلياً بإنشاء سدود ولو صغيرة بحكم أن أكثر من 90٪ من مياه الأمطار تذهب دون استغلال.

كما أتساءل عن مصير التعويضات التي رصدت للفلاحين المنكوبين خلال فيضان منطقة بوسعادة بتاريخ 2001/9/27. هذا الفيضان الذي تسبب في خسائر بشرية وحيوانية وزراعية.

أما عن قطاع الأشغال العمومية فأكتفي بالإشارة إلى ضرورة الإسراع في إخراج بعض البلديات النائية من عزلتها القاتلة وعلى رأسها بلدية امسيف المجاهدة التي رغم رصيدها الثوري لا يزال سكانها وعلى رأسهم مجاهدوها يطالبون بأبسط الحقوق والتمثلة في إيصال بلديتهم بولاية باتنة مع العلم أن هذا الطريق لا يتجاوز 25 كلم .

سيدي الوزير، ألح على المطالبة بإنصاف هذه البلدية لالسبب إلا لأنها قدمت قافلة من الشهداء والمجاهدين خلال ثورة التحرير المباركة. فهل من رعاية خاصة لمثل هذه الحالات؟ كما لا يفوتني أن أشير أيضا إلى أهمية الطريق الرابط بين منطقة أمجدل وولاية الجلفة والطريق الرابط بين بلدية ع. فارس وولاية بسكرة وهكذا يسهل التواصل بين مواطني هذه الولايات الأربعة.

أما عن البيئة فأقول بكل اختصار إن الوضع ينبىء بخطر عظيم إلى حد أن القمامات صارت جزءا لا يتجزأ من ديكور ساحاتنا وأحيائنا أمام قلة الوسائل من جهة والتسيب والإهمال من جهة ثانية. وهنا أتساءل متى يتم التكفل بحماية البيئة بكل جدية أمام انعدام المساحات الخضراء، وانعدام حدائق التسلية وانعدام الجانب الجمالي عموما؟

أنتظر منكم سيدي الوزير جوابا صريحا وأتمناه أن يكون مطمئنا. شكرا.

5- عبد الناصر بن أم هانيء: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

سيادة الرئيس،

السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

ممثلوا الشبيبة،

إخواني النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد،

معالي الوزراء، أهنيء في بادئ الأمر القدامى منكم على تجديد الثقة أما الجدد فأقول لهم سدد الله خطاكم وكلل أعمالكم بالتوفيق.

إخواني الحضور، شاء القدر أن نناقش مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 والجزائر تمر بأيام عجاف كانت شاهدة على تخريب ذاتي في بعض مناطق وطننا الجريح. و أستسمحكم الآن للشروع في التعرض لبعض القطاعات وأبدأ بالري أو المصالح المائية.

سيدي الوزير،

أيعقل أن تصنف ولاية ما في خانة الولايات الفلاحية الرعوية دون أن يكون بها أي سد وظيفي؟ هذا ما ينطبق تماما على ولاية المسيلة التي للأسف وإن كان بها سد القصب إلا أن هذا الأخير غمرته الأحوال بنسبة تفوق 40٪.

سيدي الوزير،

أيعقل أن يسجل سد كسد مجدل بجنوب ولاية المسيلة منذ 1984 دون أن يرى النور إلى يومنا؟ رغم وفرة المياه العذبة طيلة الفصول الأربعة ورغم الوعود الوزارية ويبقى هكذا سكان دائرة مجدل ينتظرون متى سيتحقق حلمهم؟ وما يقال عن دائرة مجدل ينطبق تماما على وادي سبلة وامسقب ودهاهنة وفله وغيرها.

ودائما عن قطاع الري أطرح السؤال الآتي:

زميلاتي، زملائي النواب الأفاضل،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مما لا شك فيه أن التقرير التكميلي المتضمن مشروع ميزانيته التجهيز والتسيير لسنة 2001 جاء في ظروف غير عادية كادت تعصف بالبلاد وتؤدي إلى ما لا تحمد عقباه. ظروف تميزت بالاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أدت إلى التخريب والتدمير للممتلكات العمومية والخاصة وخلفت قنوطا وهلعا في نفوس المواطنين نتيجة عوامل مختلفة ومتداخلة استغلت من بعض المتربصين بالبلاد والعباد لتحقيق أغراضهم وأحلامهم بتركيح الجزائر وإدخالها في دوامة العنف، جاء كل هذا في ظل غياب السلطة الفعلية للدولة عن الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعدم التكفل الفعلي بمشاكل المواطنين وهمومهم، خاصة منهم الشباب الذين يمثلون 70٪ من السكان والذين يعول عليهم في بناء الجزائر العصرية إذا وجدوا من يأخذ بأيديهم ويتكفل بمشاكلهم، حيث تفتت البطالة بين عامة الناس وهمشت الطبقات الكادحة أو المغلوبين على أمرهم، وهم أغلب السكان، عن طريق أساليب التسيير الفردي، كان التهميش و الحفرة و غلق الأبواب بالأقفال بسبب سلوكات وتصرفات بعض المسؤولين المسيرين للشؤون العمومية والمرتبطة أساسا بالحياة اليومية للمواطن، وأمام هذا الانسداد غير المنطقي وغير المسؤول أصبح المواطن يرى المسؤول وإدارته على أنها خصم له، فكانت النتيجة ما حدث في الأيام الأخيرة من شهر جوان المنصرم في أغلب المدن، أحداث أتت كالنار على الهشيم فحطمت الكثير وبذلك تأزيم الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

سيدي الرئيس،

إن المشكلة ليست في القوانين أو التعليمات وإنما في الممارسات والتصرفات غير المسؤولة، وفي الذهنيات المتحجرة غير القابلة لاحتواء ما يصبو إليه المواطن ومعاناته اليومية لتختبئ في جحورها خلف المكاتب ويكون ما يكون. فالسؤال يبقى مطروحا متى يطبق القانون وتبنى دولة القانون والحق؟

أما عن النقل فأكتفي بالسؤال الآتي:

متى يحق لسكان ولاية المسيلة استغلال مطار عين الديس المجاور لمدينة بوسعادة؟ مع العلم أن هذا المطار تستغله حاليا من سوناطراك ومصالح البريد والمؤسسة العسكرية.

في مجال الطاقة، أذكر من جديد بأن ولايتنا تتميز بخصوبة أراضيها ولا يمكن استغلال هذه الخصوبة إلا بتوفير المزيد من الكهرباء الفلاحية.

أما عن قطاع الشباب والرياضة فألفت انتباهكم أن مركب مدينة بوسعادة قد توقفت به الأشغال منذ سنوات وبقيت آمال الشباب معلقة هي الأخرى فلا المركب استئنفت به الأشغال ولا الملعب البلدي الحالي يستجيب لطموح الفريق المحلي الذي ينشط في القسم الوطني الثالث.

أخيرا أختتم بقطاع السياحة فأقول سيدي الرئيس، سادتي الوزراء، إن ولاية المسيلة تزخر بمواقع سياحية منها ما اكتشف، ومنها ما لا يزال في مرحلة العذرية. هذه المواقع تحتاج إلى شيء من الاهتمام والمتابعة وعلى رأسها مدينة بوسعادة ذات الشهرة العالمية في المجال السياحي والتي أصبحت اليوم تستغيث وتستنجد بأصحاب القرار ليس على مستوى وزارة السياحة فحسب بل توجه نداءها إلى وزارات أخرى لها ضلع كبير من المسؤولية كالدخالية والفلاحة والثقافة والبيئة إلخ، مع العلم أنها كانت قبلة الكثير في الشركات السينمائية الأجنبية والوطنية والكثير من الفنانين الجزائريين والأجانب ومن بينهم الفنان العالمي Dinet الذي اعتنق الإسلام بمدينة بوسعادة التي تضم ضريحه بين جوانبها.
شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

6 - الشريف بدغيو: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،

السادة رجال الإعلام،

والحامة وغيرها. وعليه فهم يطالبون بحقهم في التنمية لعلها تنقذهم من الانهيار الاجتماعي والإجباط النفسي.

الفلاحة:

إن هذا القطاع الحيوي الاستراتيجي المرتبط أساسا بالأمن الغذائي للمواطن في حياته اليومية، والذي أصبح يستعمل لدى الدول المتقدمة سلاحا إستراتيجيا ضد الدول النامية، والذي يفرض نفسه بحدة في بلادنا أكثر من أي وقت مضى نتيجة عراقيل متعددة الجوانب منها:

- البيروقراطية، هذا الداء الذي حطم كل شيء ومع ذلك لا تزال تنبض فيه الحياة.

- النزاع العقاري الفلاحي الذي لا يزال فيه الأشكال القانوني مطروحا مما أدى إلى ترك آلاف من الهكتارات دون استغلال.

- معاناة الفلاح من التعقيدات من المؤسسات المالية في مجال القروض، فمتى تحل هذه المشكلة؟

وعليه نقترح:

-تشجيع الفلاحين ودعمهم وإذابة العوائق أمام القطاع بإزالة البيروقراطية والعراقيل.

-تقديم القروض وتشجيع البقاء الريفي وتعميم الكهرباء حتى يبقى هذا الوطن مفتوحا للجميع وبينه الجميع باحترام القانون وسيادته فوق الجميع.

ونظرا إلى ضيق الوقت أكتفي بتوجيه بعض انشغالات ولاية خنشلة إلى بعض السادة الوزراء المعنيين بالقطاعات وهي:

النقل والتجهيز: إن تطور الأمم يقاس بمدى تطور مواصلاتها التي تعتبر شريان الحياة الاقتصادية لدى كل الأمم، لكن هذه الولاية تكاد وسائل النقل والاتصال تنعدم فيها تماما فأغلب الطرق غير قابلة للاستعمال، فهي موروثه عن العهد الاستعماري مما زاد في عزلتها. فقد كان بالولاية خط حديدي أغلق في نهاية السبعينيات ودمر ورغم الإلحاح والطلبات المتكررة لإعادة بعث خط السكة الحديدية بقيت دار لقمان على حالها. أملنا أن يعاد النظر في القضية وأن يخرج الملف من الأرشيف لتحقيق الإنعاش في هذه الولاية.

ومما يسجل كذلك في نفوس الكثير من المواطنين الفوارق الموجودة بين الجماعات المحلية. فهناك جماعات محلية تستفيد من اعتمادات مالية هامة جدا لكن التدبير والمتابعة غائبة، وهناك جماعات محلية لم تقدم إليها يد العون إلا القليل الذي لا يفي بحاجتها، كما هو الحال في ولاية خنشلة، هذه المنطقة المجاهدة (أم الشهداء) التي عانت كغيرها من الوطن الغالي ويلات الاستعمار وما انجر عنه من مخلفات وترسبات وصمدت في فترة الاضطرابات التي عرفتها البلاد منذ الشروع في التحول إلى الديمقراطية وفضلت شرف البلاد عن الحياة والخبز، فهذا واجب لا بد أن يكون لتبقى جزائر المليون ونصف مليون شهيد شامخة معززة كما أرادها الشهداء والأوفياء من أبناء هذا الشعب.

سيدي الرئيس،

إن مواطني ولاية خنشلة يتطلعون كغيرهم من الجزائريين من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أن تحظى ولايتهم بالرعاية الخاصة لتحقيق انشغالات وتطلعات المواطنين إلى الرفاهية والازدهار، وتحقيق الاستقرار في ظل جزائر العزة والكرامة. إن هذه الولاية ودون مبالغة ومن خلال معاينات السادة الوزراء ميدانيا في كل الحكومات، هي ولاية الفقراء والفقير المدقع. فالمواطن هناك أصبح يقتات من القمامة أمام الملاء، والشباب والعمال مسرحون والعائلات في تقاعد إجباري دون أجر بعد أن فقدوا مناصب عملهم نتيجة التسريح بالجملة فأصبحوا يشككون ما يعرف باسم "حيطيست". إن الأمل مفقود والأبواب مغلقة، فأين سيتجهون؟

سيدي الرئيس،

إن المنطقة فقيرة ونائية ومعزولة، لم تستفد أغلب بلدياتها الإحدى والعشرين من برنامج البلدية للتنمية التي تعرف في ميزانية التجهيز. فهناك بلديات وصل بها الفقر إلى درجة تحت الصفر (التجمد) وبالأحرى إلى مستوى الموت فهم المعذبون في الأرض فعلا، نذكر على سبيل المثال بلديات طامزة والولجة وخيران وجلال والمحمل

كما نشمن في هذا المشروع الإجراءات التخفيفية والإيجابية التي تضمنها وهي تدابير لطالما طالبت بها حركة مجتمع السلم على لسان نوابها ووزرائها والحمد لله أنها تحققت وإن جاءت متأخرة.

كما نشمن ما جاء في هذا البرنامج من معالجة ديون الفلاحين لكن تبقى دائما نوعية التدابير مجهولة والإجراءات غير واضحة المعالم وبالتالي قد يحدث تعسف أثناء التطبيق.

أطلب من الحكومة، وألح في طلبي هذا، على أن تطبق ما تصرح به من أنها ستعمل في الشفافية، كل الشفافية، وأن تزود نواب المجلس بالمعلومات الكاملة والمتعلقة بأرصدة الصناديق الخاصة والبرامج الإنمائية الموزعة على الولايات.

أدعو الحكومة إلى توخي الحذر والحيطه والالتفات إلى بناء وإصلاح المناطق التي خرجت بفعل فاعل وتناسي المناطق التي يطغى عليها طابع الفقر منذ أمد بعيد؟! أي لا بد من التكفل الواعي والعاقل بمطالب الجماهير الساخطة منها والصابرة على حد سواء. كما نشمن الإجراءات التي ستتخذ من أجل توظيف عدد كبير من الشباب وخاصة 1500 مهندس الذين ستتاح لهم فرصة العمل بعد انتظار طويل إلا أننا نحذر من استعمال المحسوبية والمحاباة بل توزيع الحظوظ بكيفية عادلة وتطبيق معايير مسطرة ومعلومة من الجميع ثم تطبيق الشفافية التامة.

فيما يخص ولاية الشلف :

دائرة بوقادير : تعاني بلدية بوقادير تهميشا واضحا ونوعا من الحفرة فلا بد من التكفل بها.

1- لا يوجد توازن في التنمية المحلية بالقياس إلى جهات أخرى.

2- سعت البلدية باذلة كل الجهود من أجل مسح ديون متراكمة قبل أكتوبر 1997 في حين أن بلديات أخرى مسحت ديونها السابقة دون أن تمس مداخلها الخاصة

التعليم العالي والبحث العلمي:

تزخر الولاية بطاقة شبانية هائلة متعطشة إلى العلم والمعرفة وإلى مستقبل أفضل وواعد، لكن هذا الحلم يبقى تمنيا مؤجلا ينتظر لفت الانتباه وترك الوعود الوردية، فقد تحصلت الولاية على ملحقة جامعية تابعة لجامعة باتنة لكنها غير مدعمة بما يضمن لها الحياة والاستمرار إن لم تتدخل الوزارة الوصية لإنقاذها، وذلك بترقية الملحقة إلى مركز جامعي مثل الولايات المستفيدة من هذا الجانب المعرفي.

وأختم تدخلتي بمقولة " إن الشعب المتعلم لا يجوع " .

7- خليفة بن علي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الحضور،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد، أتوجه في البداية بالشكر الجزيل إلى لجنة المالية والميزانية على الجهود المبذولة وإلى إدارات وزارة المالية على ما تفضلوا به من جهد في تحضير هذا المشروع، وأقول:

إن هذا المشروع يطغى عليه مشروع الإنعاش الاقتصادي ولو جاء قبل الانفجار أي من خلال قانون المالية الأصلي 2001 لفوت الفرصة على مدبري المكيدة التي عرفتها البلاد. لكن نتمنى أن يكون عامل تهدئة وباعث أمل في أوساط المواطنين من خلال تطبيقه ميدانيا .

جاء هذا المشروع متزامنا مع ما عرفته البلاد من أحداث أليمة كادت أن تعم الوطن لو لا أن بادرنا حكومة ونوابا بمناقشة الوضع العام، وكشفنا المناورات التي كانت تحاك ضد الجزائر. وقد تتبع الشعب مناقشة النواب بكل اهتمام ففهم الوقائع على حقيقتها وانكشفت الأمور على أنها مؤامرات كانت تنتظر الفرصة السانحة لكي تنفذ مخططها الجهنمي. وقد أعطيت لها لافرة كما ذكرت ذلك أثناء مداخلتني في النقاش العام، لكن سلم الله.

- فتح طريق "الصبحة- اريزان": إن فتح طريق ولائي من شمال بلدية الصبحة إلى بلدية اريزان بولاية غليزان غربا، سيسهل ويختصر ربط ولاية الشلف بولاية غليزان ويساعد على فك العزلة عن سكان المناطق المجاورة بالولايتين.

بلدية وادي سلي : السد الصغير : يهدد هذا السد أمن السكان المجاورين ولذا حولت عائلات إلى أماكن أخرى، وهذا جراء انزلاقات أرضية سببها ويسببها اتساع السد لأنه يسقي مساحات فلاحية شاسعة في ولاية الشلف (وادي اسلي، الشطية، أولا فارس...).

نقترح تعيين لجنة متكونة من خبراء تقنيين لإيجاد حل لهذا المشكل، خاصة أن المياه القذرة تصب كلها فيه وينتج عن هذا تضرر التجهيزات والألات، ويصبح الماء غير صالح للفلاحة ويسبب أمراضا خطيرة.

فيما يخص ولاية غليزان، فإن مدينة غليزان تعرف توسعا عمرانيا غير متوازن، سببته المديرية العقارية وخلفياتها الحزبية وكذا عدم اختيار الرجل الكفء في تسيير شؤون البلدية حيث كثرت الإقاملات والمتابعات القضائية لكثير من "المعينين" على رأس البلدية من السلطات العليا للولاية. كما أن مكتب الدراسات يعرف مشكل وهو تعسف المدير الذي يسير في آن واحد شركة خاصة له ويستعمل ما يخوله له القانون تعسفا.

انعدام المرافق الأساسية في الأحياء الجديدة، فحي "برمادية" لا يملك أدنى المرافق منها الغاز الطبيعي الذي هو ضروري وكذا حي "الانتصار" الذي يفقد كثير من المرافق الضرورية.

يشكو مواطنو غليزان من فقدان مؤسسات التعليم العالي رغم سعي بعض الجهات و رغم الموافقة المبدئية من وزارة التعليم العالي. نرجو من السلطات المحلية السير في هذا الاتجاه لفتح مركز جامعي بلغيزان.

واستثمرت هذه الأخيرة في مشاريع أخرى من أجل تحسين وضع البلدية. نطالب بمساعدة بلدية بوقادير وتشجيعها في هذا المجال.

3- قلة موارد بلدية بوقادير : أن يسمح للبلدية بفتح أيام أخرى للسوق.

- نطالب بإعطاء الحرية كي تتصرف في المرملة الموقفة حاليا.

4- أن تنشأ سدود ببوقادير : تطالب البلدية بإنشاء سدود على "واد توشايت" و"واد تفلوت" لأن المنطقة فلاحية، والفلاحين يستعملون المياه الجوفية التي يجب المحافظة عليها، لذلك ستكون السدود نافعة للفلاحة ولطبقة المياه الجوفية.

بلدية الصبحة :

الغاز الطبيعي :

- إن بلدية الصبحة تعاني فقدان الغاز الطبيعي الذي يمر ليس ببعيد عنها ونطلب من الوزارة المعنية التدخل من أجل توفير هذه المادة الحيوية لسكان هذه البلدية.

- ماء الشرب : علمنا أن هناك مشروع إنشاء قنوات مياه صالحة للشرب تربط الأرض البيضاء بالظهرة ويمر هذا الأنبوب قرب بلدية الصبحة، فلماذا لا نحل مشكلتها بتزويدها من هذا الأنبوب؟

- قلة الموارد : تتربع مساحة هذه البلدية على كنزين من كنوز الأرض، وهما البترول والجبس. لماذا نمنع هذه البلدية من هذه الموارد التي تعود بالخير على الخزينة العمومية؟

لقد وضحت وبينت ذلك لوزير الطاقة والمناجم السابق السيد يوسف يوسف وطلبت منه أخذ بعين الاعتبار البترول الموجود بولاية الشلف، وتناقشنا حول الموضوع. والحمد لله، قرأت في الصحف مؤخرا أن سوناطراك ستتكفل بالبحث والتنقيب. أتمنى أن يؤخذ هذا المشروع بجد ويتحقق على أرض الواقع.

بلدية سيدي امحمد بن عودة :

تعتبر هذه البلدية من أقدم البلديات في الولاية وتبعد عن مقر الولاية بـ 18 كلم وقد سبق وأن زارها العديد من الوزراء وحتى السيد رئيس الجمهورية في حملته الانتخابية إلا أنها لم تستفد من أي مشروع تنموي يفك عزلتها ويقضي على البطالة خاصة لدى الشباب. وتكمن عزلتها في الطريق الرابط بينها وبين مدينة غليزان وكذلك في عدم توفر الخط الهاتفي. وتعاني نقصا في المرافق الشبانية والكهرباء. إنها بلدية فقيرة ليس لها مداخل رغم أنه يوجد بها سد سيدي سعادة والمحجرة.

بلدية سيدي خطاب :

السوق الأسبوعية للألبسة أعطى البلدية حيويتها وفك عزلتها ولكن رغم هذا يبقى الأولياء يطالبون بثنائية مستقبل أبناءهم لأنهم ينتقلون يوميا إلى مدينة غليزان. نطالب الوزارة المعنية بتخصيص غلاف مالي من أجل إنجاز ثانوية بهذه البلدية.

بلدية زمورة : مشكل تجميد الوكالة العقارية بموجب قرار ولائي حيث اشترى الكثير من المواطنين قطع أراضي للبناء لم تسلم إليهم عقود الملكية رغم قيامهم بكل الالتزامات المالية والإدارية. فترجو تسوية هذه الوضعية الصعبة خاصة أن الكثير منهم يريد الشروع في البناء.

بلدية بلعسل : ينقصها فرع خاص بالضمان الاجتماعي لأن السكان يتوجهون إلى بلدية المطمر التي يوجد بها فرع لا يلبي حاجيات المواطن لكثرة الطوابير.

بلدية المطمر : تعاني البلدية نقص الطرق الداخلية خاصة الطريق الذي يؤدي إلى الثانوية مما يصعب مرور السيارات وحتى الطلبة خاصة عند سقوط الأمطار.

بلدية سيدي الميهوب : المشكل الأساسي انعدام شبكة الاتصال.

بلدية منداس : انعدام المرافق الثقافية كدار الثقافة

ومرافق للشباب الذين يعانون من البطالة والانقطاع الدائم للكهرباء.

بلدية واد اسلام : الطريق الرابط بين البلدية وبلديات "التوميات" التي شرع في ترميمها لكن هذا الترميم لا يمكن أن يحل مشكل المرور وفك العزلة.

إن هذه المنطقة مشهورة بزراعة الحبوب لكن بعض الفلاحين (أقول بعض) لم يبدأوا في الحصاد بعد خوفا من الإرهاب. أطلب من الوزارة المعنية التدخل لتحرير المواطنين من هذا الضغط العدواني.

بلدية مازونة : يعاني أكثر من مائة عامل من المؤسسة البلدية للبناء تأخر رواتبهم أكثر من عشرة أشهر، كما يعاني سكان المدينة من وجود طرقات غير صالحة وغير معبدة. كما يعاني السكان عدم وجود الغاز الطبيعي الذي يمر ليس ببعيد عن البلدية.

بلدية بني زنطيس ومديونة : يعاني سكان البلديتين عدم توفر الماء الصالح للشرب حيث ينتقلون مسافة بعيدة إلى منطقة "تامجت" للحصول على الماء.

بلدية الولجة والحاسي وحد الشكالة : بلديات مسها الإرهاب الهمجي ومسها الفقر والتهميش وهي بعيدة عن أنظار السلطات الولائية؟؟؟ ما عدا استفادة الفلاحين في بلدية الولجة من مشروع لغرس الأشجار المثمرة الذي أصبح في خيبر كان وذلك لانعدام مياه السقي رغم وجود سد "قرقار" قريبا حيث لا يحتاج المشروع إلا إلى قنوات ومضخة.

بلدية سيدس اسعادة وبلدية عين الرحمة : يعاني سكانها مشكل الماء الصالح للشرب حيث ينتقل البعض عدة كيلومترات من أجل ذلك.

بلدية القلعة : بلدية سياحية لم تعرف استثمارات في هذا المجال كما تحتوي على مياه معدنية في منطقة جبل

يمكن أن توصف بالاستعجالية لدعم الإنعاش الاقتصادي في ظل تسيير جهاز بيروقراطي معترف به، وفي غياب دراسات عميقة لشتى القطاعات وضبط مخططات تنمية محلية تتماشى والأهداف المرجوة، فإن ذلك سينعكس سلباً على وتيرة النمو الاقتصادي نتيجة :

- 1- شساعة الفوارق بين القرارات المتخذة في هذا الشأن والتطبيق.
- 2- عدم انسجام التعليمات التنظيمية والقوانين لعدم وضوحها وتغييرها.
- 3- بروز شكل من التسيير البيروقراطي.
- 4- انعدام الثقة بين المواطن والمؤسسات المعنية، وفي هذا السياق أقترح ما يأتي :
 - أ- الإسراع في إصلاح الأجهزة المؤسساتية.
 - ب- إضفاء الشفافية والوضوح على التعليمات التطبيقية تفادياً للتعسيرات والعراقيل البيروقراطية.
 - ج- تحديد المجال للبرامج المزمع القيام بها.

سيادة الوزير،

إن كانت الحكومة حقا تسعى إلى دعم الإنعاش الاقتصادي فلقد بات من الضروري مراعاة التوازن الجهوي لبعض المناطق التي لاتزال إلى حد الآن دون المستوى المطلوب لمسايرة هذا التطور. وذلك بتوليها برامج خاصة لبناء منشآت القاعدية، حيث نسجل بأن ولايتنا ميعة، المصنفة من الولايات النائية لم تستفد منذ عهد الاستقلال إلى يومنا هذا من أي برنامج تنموي خاص مما ترتب عليه أنه من بين 32 بلدية يوجد 27 منها عاجزة تعاني مشاكل تزداد حدة يوما بعد آخر.

قطاع الشغل : نظرا إلى افتقار جل البلديات إلى منشآت أو وحدات اقتصادية وحتى منشآت رياضية وثقافية وعجز الإمكانات المخصصة لتسجيل الشباب، مع عدم توفر مداخل للبلديات، فإن البطالة ضربت أطنابها، هذا ما دفع بالسكان إلى الهجرة خارج تراب الولاية أو التمرکز ببعض المناطق الحضرية مثل فرجيوة وشلعوم وميعة والغرام والتلاغمة، حيث أن هذا النزوح قد أحدث اضطرابا وإخلالا بالنسيج العمراني وأضاف مشاكل اجتماعية إلى البلديات السالفة الذكر.

"الكوة" تنتظر الاستثمار. وتقدم مستثمر سويسري إلى المنطقة من أجل إنجاز مركب للإسمنت ولم يلق أية تسهيلات. فالرجاء من الوزارة المعنية التدخل في هذا الشأن.

بلدية المرجة : لا يزال مشروع تحويل سد "المرجة" إلى منطقة سياحية حبيس الأدرج. فمتى تعرف هذه المنطقة النور؟؟؟

بلدية زمورة : الطرقات غير معبدة ومشروع تحويل الطريق الوطني الذي يربط زمورة بتيارت لم ير النور بعد. أما الجسر الجنوبي الذي أنفقت عليه الملايين فأصبح غير مجدي وقد لا يمر عبره الطريق الجديد... فمن الخاسر من تبذير كل هذه الأموال؟؟؟ نطالب الوزارة المعنية فتح تحقيق عمّن بدأ بالمشروع ومن انتهى منه.

إن ندرة الإسمنت نتيجة توقف مصنع زهانة أدى بمسيري EDIMCO بزمورة إلى اشتراط شراء الآجر معه، رغم أن ثمن الكيس أصبح يساوي 280 دج. لكن القانون يمنع البيع بالشرط. لذا أطلب من الوزارة المعنية التدخل من أجل رفع الحفرة عن مواطني زمورة في هذا المجال.

بلدية بن داود : لاتزال الحفرة تلاحق أئمة هذه البلدية حيث لم يفتح معهدهم إلى حد الساعة. وعليه أطلب من الوزارة المعنية التكفل السريع بهذه الفتة.

شكرا على العناية والسلام عليكم.

8- السيد رشيد بوغدة : بسم الله الرحمن الرحيم.

سيادة الرئيس،

معالي الوزير والوفد المرافق له،

السيدات والسادة رجال الإعلام،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة الرئيس،

إن كان مشروع قانون المالية التكميلي يقترح إجراءات

توفير مناصب مالية للمعلمين الذين تطوعوا لمواصلة التدريس بالمناطق النائية أثناء فترة الإرهاب، و الذين تم تسريحهم في المدة الأخيرة بسبب عدم استيفائهم للشروط المطلوبة.

قطاع الشبيبة والرياضة :

تعتبر النشاطات الرياضية والرياضية شبه مسلوقة بسبب عدم توفر المرافق اللازمة، وإلا كيف يتصور وجود سبعة فرق معتمدة، وإن كانت هذه الأخيرة تعاني مشاكل من ناحية التمويل وعدم صلاحية ملاعبها حيث نسجل بأن الفرق التي صعدت إلى القسم الوطني الثالث، كفريق كرة القدم لبلدية التلاغمة وبلدية القوارم، مضطرة إلى إجراء منافسات البطولة خارج الولاية. وفي هذا السياق أقترح دعم الولاية لتسجيل مثل هذه المنشآت.

قطاع الفلاحة :

إن كانت الحكومة قد خصصت مبلغا وفيرا للنهوض بهذا القطاع الحساس عن طريق مسح الديون وتقديم القروض لكن ذلك في نظرنا لا يكفي مادنا نسجل :

- 1- ندرة وافتقار المعدات الفلاحية من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى.
 - 2- عدم صلاحية البذور المستوردة من الخارج وعدم توفر الأسمدة.
 - 3- غياب جهاز للإرشاد الفلاحي.
 - 4- عدم تسوية قضية العقار الفلاحي.
 - 5- عدم وجود مخططات تنمية في المستوى المحلي.
- وفي هذا السياق أقترح تسوية قضية العقار الفلاحي والإسراع في مسح الأراضي لتمكين الفلاحين من الانطلاق في نشاطهم على أساس ثابت.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة الوزير،

للتخفيف من هذا النزوح فإنني أقترح ما يأتي :

1- تخصيص الولاية ببرنامج لمساعدة سكان المناطق النائية على البقاء، وذلك بإصلاح الطرقات وتوفير المرافق الضرورية لهم كالماء والكهرباء.

أما عن التشغيل فإنني أقترح إحداث مندوبيات لتشغيل الشباب في مستوى البلديات وتسخير الأراضي للشباب الراغبين في الاستثمار عن طريق :

1- عرض الإمكانات المادية والنشاطات المتوفرة لدى الجمعيات المحلية القابلة للاستثمار.

2- إحداث لجان للإرشاد والتوجيه والمتابعة لمساعدة الشباب للقيام بمشاريعهم.

3- تهيئة المؤسسات المنحلة ليستغلها الشباب مع المحافظة على الوسائل الصالحة لتوظيفها دون عرضها على المزاد العلني، أي تقييمها وتقديمها للشباب وإلزامهم بتسديد قيمتها فيما بعد.

4- رفع عدد مناصب الشغل بجميع أصنافها، إذ من الأسباب والدوافع التي دفعت شبابنا إلى المشاركة في أحداث الشغب التي عرفتها بعض الجهات من الوطن، هو البحث عن العمل وطمس اليأس الذي يراودهم . وإلا كيف نفسر بعد الأحداث التي وقعت ببلدية التلاغمة ولاية ميله حيث عاد الشباب في اليوم الموالي طواعية لإصلاح ما تم تدميره، وكان همهم الوحيد وشغلهم الشاغل هو الحصول على منصب عمل.

في الأخير ألتمس من سيادة الوزير،

توفير مناصب مالية للشباب العاملين في إطار تخصصهم بالقطاعات الآتية منذ 1997، والمندمجين في إطار تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية:

- مستشفى 20 سرير بوادي العثمانية.

